قرار قضائيٍّ باسترداد أكثر من "9" مليون دولار من مصارف لبنانية

كشفت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم الخميس، عن إجراءاتها بخصوص استرداد أكثر من تسعة ملايين دولارٍ من الأموال المُختلسة من قبل إحدى المُوظّـَفات في أمانة بغداد، مُبيّـِنةً نجاحها في استصدار قرارٍ من القضاء اللبنانيّـِ باسترداد تلك الأموال.

دائرة الاسترداد في الهيئة أكّـَدت، في بيان، أنّـَ: "الرئيس الأول لمحكمة استئناف بيروت المُكلّـَف المُنتدب؛ للنظر في قضايا الصيغة التنفيذيّـَة أصدر قراراً بتسليم مبلغ (9,384,499) ملايين دولار إلى الحكومة العراقيّـَة، إضافةً إلى شقةٍ في منطقة رأس بيروت، لافتةً إلى أنّـَ الأموال التي تم تهريبها من قبل المدانة (زينة سعود) كانت مُودعةً في خمسة مصارف لبنانيّـَـةٍ وبأسماءٍ مُستعارةٍ".

وأشارت الدائرة إلى أنّـَ "الهيئة عملت على هذا الملف منذ عام 2013، بالتعاون والتنسيق مع الدائرة القانونيّـَة في وزارة العدل، عبر التحرّـِي عن أموال المُدانة بعد التوصّـُل إلى وجود حساباتٍ

مصرفيّـةٍ لها خارج العراق، وتمّ توجيه طلب مُساعدةٍ قانونيّةٍ إلى السلطات القضائيّة اللبنانيّة؛ بغية تحصيل قرارٍ بإعطاء الصيغة التنفيذيّـة لقرار الإدانة الصادر عن المحاكم العراقيّـة".

وأضافت إنّ "القضاء اللبنانيّ أصدر في بادئ الأمر قراراً بإحالة ملف القضيّة إلى قاضي تحقيق بيروت؛ بالاستناد إلى جنحة تبيض الأموال، تمهيداً لتجميدها ثمّ مُصادرتها لمصلحة الحكومة اللبنانيّة، مُوضحةً أنّ الهيئة وجّهت مُحاميها في لبنان بضرورة استئناف تلك القرارات".
وأوضحت الدائرة أنّه "بعد تقديم طلباتٍ وطعونٍ للقضاء اللبناني أصدر قراراً بمصادرة تلك الأموال المُودعة في البنوك اللبنانيّة، والتي كانت تحت أسماءٍ مُستعارةٍ، وتسليمها إلى الحكومة العراقيّة"، مُبيّنةً "قيامها بالتنسيق مع وزارة الماليّة والبنك المركزيّ العراقيّ؛ بغية تحويل الأموال إلى خزانة الحكومة العراقيّة".
وبخصوص إجراءات استرداد الأموال التي قامت المدانة بتهريبها إلى المملكة الأردنيّة الهاشميّة، أكّدت دائرة الاسترداد أن "الهيئة بالتعاون مع الدائرة القانونيّة في وزارتي الخارجيّة والعدل تحرّكت في هذا الإطار، وانها تعمل على تقديم الطعن بقرار القضاء الأردني بتجميد الأموال المُهرّبة البالغة (5,700,000) ملايين دولار؛ استناداً لأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال الأردني".
وأفادت الدائرة إن "اجتماعاً عُقِدَ في 11/4/2022 مع مجلس القضاء الأعلى في الأردن، ضمّ بالإضافة إلى الهيئة، كلاً من مجلس القضاء الأعلى ورئاسة الادّعاء العام ووزارة العدل، تمّت خلاله مناقشة موضوع أموال المُدانة المُجمّدة في الأردن ومُلابساته"، مُبيّنةً أنّ "الجانب الأردني أبدى استعداده في الرجوع عن قرار التجميد وتسليم تلك الأموال للحكومة العراقيّة، ويجري العمل على تقديم طلبٍ من محامي الهيئة في الأردن إلى رئاسة الادّعاء العامّ هناك، والعمل جارٍ لإكمال هذا الملف؛ تمهيداً لإغلاقه نهائياً".
من الجدير بالذكر أنّ الهيئة كشفت عن اختلاس مبلغ (17,000,000,000) مليار دينار من أمانة بغداد من قبل عددٍ من مُوظّفيها، وتمّ إلقاء القبض على المُتّهمة (الرئيسة) التي اختلست ملايين الدولارات من أمانة بغداد وهي تحاول مُغادرة لبنان إلى تركيا بجواز سفرٍ مُزوّرٍ في 14/3/2010، إضافةً إلى ضبط مليونٍ ومائة ألف دولارٍ نقداً في أحد المنازل ببغداد، وضبط مصوغاتٍ ذهبيّةٍ (اثنين كيلو)، وحجز عقاراتٍ كانت المُتّهمة قد اشترتها بقيمة مليوني دولارٍ.

يُشار إلى أنّ محكمة جنايات الرصافة سبق لها أن قرّرت الحكم على المُدانة (زينة سعود) بالسجن المُؤبّد، ومصادرة أموالها المنقولة وغير المنقولة داخل العراق وخارجه.